موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة العرابية ١٨٨٠ – ١٨٨٢ م

الدكتور نضر علي امين الشريف
الجامعة المستنصرية - كلية المعلمين

المقدمة :-

تلاشت امال المصريين في تحسين احوال مصر بعد تولي محمد توفيق (١٨٧٩ – عقب عزل والده الخديوي اسماعيل . الذي دخلت مصر في عهده مرحلة جديدة بعد فتح قناة السويس ، فقد استفادت بريطانيا كثيراً من الظروف الاقتصادية التي مرت بوادي النيل اذ وقفت تحت طائلة الاستدانة من البنوك البريطانية والفرنسية مما مهد السبيل امامها للسيطرة على اقتصاديات مصر ، فاشترت اسهم الحكومة المصرية في مشروع قناة السويس . ثم ما لبث اسماعيل ان عجز عن دفع سنداته المالية الامر الذي عده الدائنون فرصة لفرض رقابة مالية على مصر تلا ذلك تأليف وزارة جديدة برئاسة نوبار باشا ضمت وزيرين احدهما بريطاني والاخر فرنسي. ثم اجبر الخديوي اسماعيل للتنازل عن عرشه لولده توفيق.[١]

اعتقد المصريون ان الخديوي الجديد سوف يحقق لهم الكثير من امالهم وتطلعاتهم لاسيما ان مواقفه المعارضة في عهد ابيه ، وتأثره بأفكار

المصلح جمال الدين الافغاني اثارت قدرا غير قليل من التفاؤل في نفوسهم.[٢]

ولكن على ما يبدو ان تحقيق الطموحات المشروعة للشعب المصري في ظل الظروف الدولية السائدة يومذاك كان يدخل في عداد المستحيلات فقبل كل شيء تركت صفات توفيق الشخصية ، واحداث خلع والده عن العرش اثارها في نفسه وأدت الى تأصيل روح المساومة في اعماقه ، والخوف من مصير مماثل الامر الذي استغله البريطانيون والفرنسيون الذين حاولوا تعظيم الامر لدى الخديوي الجديد قدر الامكان والايحاء له ان بأمكانهم حماية عرشه فحينما اراد السلطان العثماني الغاء الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى "الفرمان" الصادر في الثامن من حزيران عام ١٨٧٣ .[٣]

ابدت كل من انكلترا وفرنسا معارضتهما بادخال تغيير جوهري في مركز مصر السياسي واصرتا على ان يخلوا " فرمان " اسناد الخديوية الى توفيق من اية كلمة تحتمل اكثر من معنى[٤].

حاول البريطانيون والفرنسيون استغلال الاحداث والظروف الاقتصادية الصعبة من اجل الضغط على الطرف الاخر بصورة مباشرة او غير مباشرة واثمرت تلك الضغوط في اجبار توفيق على ابعاد محمد شريف باشا من الوزارة في توافق كلي مع رغبة البريطانيين والفرنسيين وليتولى بنفسه تشكيل الوزارة الجديدة في الثامن والعشرين من اب ١٨٧٩.[٥]

تزامنت وزارة الخديوي توفيق مع تفاقم الوضع الاقتصادي في البلاد، وازدياد التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية ، فأضطر الخديوي الى اصدار مرسومين يقضيان باعادة نظام المراقبة الثنائية الذي وضع مقدرات مصر ولاسيما المالية بيد ممثلي بريطانيا وفرنسا.[٦]

ولجأت الوزارة في الوقت نفسه الى سلسلة من الاجراءات التي توخت منها كسب ممثلي بريطانيا وفرنسا الى جانبها ، فوافقت على ابعاد العناصر المناوئة للتدخل الاجنبي وانصار النظام الدستوري حسب طلبهما، كما تم ابعاد الافغاني عن مصر.[٧]

اثارت الازمة المالية والاقتصادية وازدياد النفوذ الاجنبي ، وتغلغل الرأسماليين الاجانب في مصر الذين عملوا على فتح المتاجر والبنوك

والشركات والبيوتات المالية ، ومن ثم تأليف الرقابة الثنائية استياءا عميقا بين مختلف طبقات الشعب المصري الذي عانى من مساوئ السياسة المالية والاقتصادية لحكام مصر منذ عهد الخديوي اسماعيل ، ووقع عبء هذه السياسة على عاتق الفلاحين بوجه خاص ، فقد قاسى الفلاحون اكثر من غيرهم من مساوئ السياسة المالية والاقتصادية لحكام مصر منذ عهد الخديوي اسماعيل ، ووقع عبء هذه السياسة على عاتق الفلاحين بوجه خاص ، فقد قاسى الفلاحون اكثر من غيرهم من مساوئ السياسة الضريبية، فكان عليهم ان يدفعوا اربعة اضعاف ما كانوا يدفعونه من الضرائب قبل ذلك ، كما فرض عليهم بيع محاصيلهم الى المرابين وهي لاتزال في الحقول وباسعار تعد اقل من اسعارها الحقيقية بثلاث مرات.(٨)

وشملت الضرائب ارباب الحرف والتجار الذين عانوا من ضغط البضائع المستوردة في الوقت الذي حل فيه الكساد سوق الحرف والصناعات الوطنية فيما كان الموظفون ناقمين ايضا لتأخر رواتبهم لاشهر عديدة.

تجلى الاستياء بصورة واضحة لدى الضباط المصريين الذين كانوا يشغلون مناصب قيادية متوسطة . ففي الوقت الذي كان قادتهم من الجراكسة ينعمون بالامتيازات والمرتبات العالية عانى هؤلاء من انقطاع رواتبهم لاشهر عديدة.(٩)

ومع تفاقم الوضع الاقتصادي والسياسي الداخلي اصبح للبريطانيين موقع سياسي واقتصادي افضل من اقرانهم الاوربيين في مصر . وتجمع الدلائل على ان بريطانيا كانت مصممة على تعزيز مكانتها في الظروف الدولية والمحلية التي سادت المنطقة . الامر الذي نلاحظ ابعاده من خلال ما سجله البريطانيون في مذكراتهم فقد اورد اللورد كرومر قوله بهذا الخصوص:-

((ان رياض (رئيس الوزارة المصرية) اولى بارنغ (الممثل البريطاني في الوزارة المصرية) ثقة الى درجة انه كان يوقع وثائق الدولة والمستندات الهامة دون ان يقرأها) (١٠)

من هنا تحول الخديوي توفيق الى اداة بيد البريطانيين الذين فرضوا عليه اسناد الوزارة الى رياض باشا المعروف بمولاته للسياسة البريطانية.(١١)

من جانب اخر تعاظم دور الجناح العسكري من الحزب الوطني الذي تزعمه احمد عرابي قائد لواء المشاة الرابع(١٢)، ولا سيما بعد ان ادت اجراءات وزير الحربية وقراراته بحق الضباط المصريين الى تعقيد الوضع ومن ثم الى التفافهم حول عرابي ، ولم يكن دور الاخير في كسب الضباط قليلا فقد تبنى مطاليب الحركة الوطنية في الاصلاح ، واقامة العدل على قاعدة الحرية ، والاخاء والمساوة ، وكان يرى وجوب بناء الحياة النيابية الدستورية على اسس سليمة ، وكان تأثيره على الجيش واضحاً بسبب ارتباطاته الوثيقة بضباطه ومراتبه من المصريين الذين كانوا يرون فيه الشخصية القادرة على ايصال مطاليبهم الى السلطة الحاكمة.(١٣)

وتبعاً لذلك حاول الخديوي والبريطانيون استغلال الاحداث وتطوراتها في تلك الحقبة للايقاع بالضباط الوطنيين ، والالتفاف على المكاسب التي حققوها فلم تمض سوى اشهر قليلة حتى عزل الخديوي توفيق محمود سامي البارودي ، الذي كان الخديوي قد عينه وزيرا للحربية بدلا من عثمان رفقي نزولا عند ارادة الضباط الوطنيين ، وعين بدله صهره داود يكن الذي جاءت اجراءاته منذ الايام الاولى لتسلمه مهمام منصبه متعارضة تماما مع طموحاتهم المشروعة . ففي التاسع من ايلول ١٨٨١ اصدر امرا تضمن نقل الوحدات العسكرية التابعة للضباط الوطنيين من القاهرة الى انحاء متفرقة من مصر في محاولة منه لتشتيت شمل القادة وفي مقدمتهم احمد عرابي.(١٤)

ادرك القادة الوطنيين ان الخديوي وممثلي بريطانيا وفرنسا باصرارهم على تنفيذ مخططهم انما يستهدفون شق الوحدة الوطنية ، وتمزيق الجيش ، وتشتيت قادته ، مما يمهد السبيل امامهم للسيطرة على مقدرات مصر. ولهذا لم يكن امام القادة الا التحرك لاحباط المخططات الاستعمارية ، بالاتفاق مع العناصر الوطنية من المدنيين ، ابتداء بقيامهم بتحشيد قواتهم في الساحة المقابلة لقصر عابدين يتقدمهم احمد عرابي الذي حمل معه مطاليب الحركة الوطنية بوجوب استقالة الوزارة ، واقرار دستور

للبلاد ، وتشكيل مجلس تمثيلي ، وزيادة عدد افراد الجيش الى الحد المقرر في "الفرمانات السلطانية".[١٥]

وتحت زخم الحركة الوطنية وتصاعدها بدا الخديوي ومن ورائه البريطانيون يتراجعون باسلوب ذكي يضمن لهم مصالحهم في مصر برسائل جديدة تتيح لهم فيما بعد امكانية تصعيد الموقف الى الحد الذي يتمكنون معه فرض ارادتهم.

ففي اليوم التالي لأحداث قصر عابدين اقال الخديوي وزارة رياض باشا ، وكلف محمد شريف باشا بتشكيل وزارة جديدة ضمت محمود سامي البارودي وزيرا للحربية ، كما احال المطالب الخاصة بتأليف مجلس النواب ، وزيادة عدد افراد الجيش الى ((الباب العالي)) للبت فيها.[١٦]

جاءت اجراءات الوزارة الجديدة ومنذ ايامها الاولى لمباشرة مهامها متعارضة مع طموحات الوطنيين المصريين ، وامالهم المشروعة . ففي الوقت الذي اصدر الخديوي فيه امره باجراء الانتخابات لتأليف مجلس النواب واعداد دستور لعرضه عليه عند انعقاده ، ابقى شريف باشا على المراقبة الثنائية التي باتت تهدد من جديد بنسف كل الجهود التي بذلت من اجل اصلاح الاوضاع في مصر.

ومن هنا فان اعداد الدستور ومناقشته في مجلس النواب تحول الى موضوع الساعة الاكثر حساسية في نظر الخديوي والبريطانيين الذين ، على ما يبدو ، كانوا واثقين من ان لابد للمجلس ان يعترض على حرمانه من بعض حقوقه ولا سيما ما يتعلق بحق مناقشة الميزانية واقرارها .

كما كان يقضي ذلك احد بنود الدستور . وهذا ما حدث فعلا اذ ما ان عرض شريف باشا الدستور على اعضاء المجلس حتى ارتفعت اصوات احتجاج شديدة اللهجة ضد حرمانهم من حقهم في مناقشة الميزانية والبت فيها وطالبوا بتعديله بما يتفق وحقهم في الرقابة على الادراة العامة ، فيما حاول رئيس الوزراء تسويغ حرمانهم من ذلك الحق وذلك ((للمحافظة على التزامات مصر المالية تجاه الدول الاوربية ، ولمنعها من التدخل في شؤون مصر الداخلية))[١٧]

اثارت التطورات الداخلية ، وتصاعد الحركة الوطنية مخاوف انكلترا وفرنسا اللتين حاولتا ان تدفعا تناقضهما الاساسي الى المرتبة الثانية ليقوم

بدلا عنه تحالف ضد الحركة الوطنية من جهة ولمواجهة العامل الجديد الذي ظهر في الساحة المصرية والمتمثل بالتدخل العثماني والذي بات يهدد المصالح البريطانية والفرنسية بشكل اكبر من السابق(١٨). فقد انتهز السلطان عبد الحميد حادث عابدين للتدخل في الشؤون المصرية ، وتعزيز مركزه فيها . فقد ارسل لهذا الغرض وفدا الى مصر ليعبر عن اهتمام الحكومة العثمانية بتطورات الاوضاع في وادي النيل.(١٩)

جاء الرد من جانب الحكومتين البريطانية والفرنسية بارسال سفينتين حربيتين تعبيرا عن احتجاجهما ضد التدخل العثماني ولم تغادرا ميناء الاسكندرية الا بعد مغادرة الوفد ارض مصر.(٢٠)

ولم تكتف الحكومتان البريطانية والفرنسية بذلك بل قامتا بارسال مذكرة مشتركة في الثامن من كانون الثاني عام ١٨٨٢ تضمنت تأكيدها على اسناد الخديوي ، وانهما " متفقتان اتفاقا وطيداً على بذل جهودهما المشتركة لمقاومة كل اسباب المشاكل الداخلية والخارجية التي قد تهدد النظام القائم في مصر " وانهما تعتقدان ان " سمو الخديوي " سيستمد من هذا التأكيد ما يحتاج اليه من الثقة لتدبير شؤون بلده وشعبه ".(٢١)

اثار التصريح البريطاني _ الفرنسي المشترك موجة استياء شديدة في صفوف المصريين الذين ادركوا ضرورة توحيد صفوفهم ، وجمع كلمتهم ، فيما ظهرت فرص افضل من السابق امام عرابي لزعامة الحركة الوطنية ، ولا سيما ان المذكرة المشتركة كانت قد اشرت ، بطرف خفي ، الى احتمالات التدخل العسكري الاوربي في مصر.(٢٢)

وأزاء ضغوط البريطانيين والفرنسيين لاجبار شريف باشا على عدم الاستجابة لمطالب الحركة الوطنية لم يخل موقف الاخير بالمقابل من قدر من التراجع الذي زعزع ثقة زعماء الحركة به لينتهي الامر الى استقالة شريف في الثاني من شباط ١٨٨٢ ليفسح المجال امام محمود سامي البارودي ليؤلف وزارة جديدة تولى فيها احمد عرابي حقيبة الحربية بمساعدة العناصر الوطنية من المدنيين والعسكريين.(٢٣)

وتبعا لذلك صعد البريطانيون ، الذين اخذوا ينفردون في مواجهة الاحداث المصرية ، من ضغوطهم المباشرة ، وغير المباشرة على الوزارة

الجديدة التي بدأت الشكوك تساورهم حول موقفها من الخديوي ومن المصالح البريطانية في مصر .

لذا ارتأو ان يصفوا حسابهم مع الوطنيين باقرب ما يمكن . اذ ما اعلنت وزارة البارودي اقرارها الدستور الجديد الذي تضمن مبدأ مسؤولية الوزارة امام مجلس النواب ، وحق المجلس في اقرار الميزانية ، حتى استغلت بريطانيا " المؤامرة الجركسية " (٢٤) واقدمت مع فرنسا بتوجيه انذار الى الحكومة المصرية تطالب بحل الوزارة ، ونفي احمد عرابي .

كما استجد عامل اخر في هذا الميدان كان له اثره في دفع الاوضاع الى التأزم . فقد اخذ الاجانب المقيمون في الاسكندرية بالتسلح استعدادا لمواجهة الطوارئ في الوقت الذي بدأت السفن الحربية البريطانية بالظهور امام الميناء المصري.(٢٥)

وسرعان ما استغلت بريطانيا احداث الشغب التي نشبت بين المواطنين المصريين والاجانب في الاسكندرية فقدمت انذارا الى الجيش المصري اعقبه قصف الاسطول الانكليزي الاسكندرية يوم ١١ تموز ١٨٨٢ تمهيدا لانزال الجنود البريطانيين الذين تمكنوا من احتلالها ، وقد ابدى الجيش المصري وقائده احمد عرابي مقاومة شديدة عندما تصدى للقوات البريطانية التي تمكنت من احتلال بورسعيد والاسماعيلية والقاهرة في ايلول ١٨٨٢.(٢٦)

وفي كل الاحوال جاء الاحتلال البريطاني لمصر خاتمة لصفحة من صفحات مناورات الدول الكبرى وصراعها من اجل الاستحواذ على ممتلكات الامبراطورية العثمانية ، على ان الاحتلال البريطاني لمصر جلب من ناحية اخرى انظار الولايات المتحدة الامريكية التي تأثرت بدايات تغلغلها في الشرق الاوسط بعوامل مهمة منها عدم الحاجة الملحة للرأسمالية الامريكية بعد الى اسواق المنطقة ومنها ايضا قوة تغلغل واطماع الدول الاوربية الكبرى . (٢٧)

موقف الولايات المتحدة الامريكية من الثورة العرابية والاحتلال البريطاني في مصر

اولت الولايات المتحدة الامريكية اهتمامها بمصر منذ بدايات القرن التاسع عشر فطبقا لشروط معاهدة عام ١٨٣٠ ، وهي اول معاهدة تجارية وقعتها الولايات المتحدة مع الدولة العثمانية حصلت الاولى بموجبها على" حق معاملة الدولة الاكثر رعاية " لتجارتها في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية بما في ذلك مصر ، وحق انشاء قنصليات لها ، والاذن بالدخول الى البحر الاسود ، والمشاركة في مزايا نظام الامتيازات الاجنبية.[٢٨]

اصدرت وزارة الخارجية الامريكية تعليماتها الى القائم بالاعمال الامريكي لدى الباب العالي في ١٥ نيسان ١٨٣١ لغرض تطبيق المعاهدة المعقودة مع الدولة العثمانية وتضمنت التعليمات اشارة واضحة خاصة بمصر جاء فيها :-

" قد اعطتنا معاهدتنا مع تركيا مزايا تجارية لم تكن تتمتع بها من قبل ووضعتها تحت الضمانات المستقرة طبقا لشروطها . وفي امكان سفننا الان المتاجرة مع موانئ مصر واسيا الصغرى والجزر التركية في الارجنتين وفي الموانئ العثمانية في اوربا"[٢٩]

تعود بداية تأسيس اول قنصلية للولايات المتحدة في وادي النيل الى عام ١٨٣٥ عندما رفعت وكالة القنصلية الامريكية في الاسكندرية الى قنصلية كاملة [٣٠] تحولت الى قنصلية عامة في ١٨٤٨.[٣١]

وعلى الرغم ان عمل القنصلية كان قاصرا على الجانب التجاري ، ورعاية شؤون الرعايا الامريكيين الا ان الامر تعدى بعد ذلك الى مزاولة انشطة مختلفة مع ارتفاع عدد القنصليات والوكالات القنصلية في عام ١٨٧١ الى ثلاث عشرة منها ثلاث قنصليات وعشر وكالات[٣٢].

حدث تطور مهم في وضع القنصل الامريكي في مصر على اثر صدور قانون الكونغرس في ٢٨ تموز ١٨٦٦ [٣٣] الذي قضى بتوسيع نطاق السلطات القضائية القنصلية في الامبراطورية العثمانية لتشمل القضايا الجنائية فضلا عن القضايا المدنية . فقد منح القنصل العام في الاسكندرية سلطات القنصل العام في الدولة التي لا يوجد فيها وزير مفوض . [٣٤]

فسح اهتمام الخديوي اسماعيل بتحديث الجيش المصري وبناء قوة مصر العسكرية ، المجال امام الامريكيين للعمل في مصر فمنذ عام ١٨٦٩ بدأ الضباط الامريكيون بالتوافد الى مصر للعمل على اقامة هيئة الاركان .

وخلال المدة بين ١٨٦٩ و ١٨٨٣ بلغ عددهم ما يقرب من الخمسة والخمسين ضابطا عهد اليهم مهمة اعادة تنظيم الجيش المصري وتمهيد الطريق امام التوسع المصري في المديريات الاستوائية والغربية في السودان من خلال اعمال المسح والكشوفات الجغرافية الى جانب واجباتهم العسكرية والادارية [٣٥] الامر الذي جذب انتباه البريطانيين والفرنسيين الذين نظروا بعين الريبة والشك الى نشاط الولايات المتحدة الامريكية التي كانت ترى ضرورة ان تمنحها " بريطانيا ما خصصته لنا الطبيعة ، وحتى نستخلصه منها بالقوة " حسب تعبير صموئيل ادمز.[٣٦]

بل وصل الامر بالبريطانيين حدا انهم عدوا الوجود الامريكي في مصر خطرا على استثماراتهم الضخمة فيها وتهديدا محتملا لسلامة ووحدة اراضي الامبراطورية العثمانية استوجب تقديم مذكرة من قبل السفير البريطاني في العاصمة العثمانية لدفع الباب العالي لاجبار الخديوي على تسريح الضباط الامريكيين.[٣٧]

ومهما يكن من امر فقد واصل الخبراء الامريكيون في تحديث الجيش المصري ، فتم انشاء هيئة اركان الحرب وهيئة الاركان وشعبة لرسم الخرائط ومصنع ذخيرة الاسلحة الصغيرة ، وبمشورتهم تم وضع مجموعة قوانين عسكرية على غرار القوانين العسكرية الامريكية .

كما عزز الضباط الامريكيون دفاعات مصر وذلك بتقوية السواحل المصرية بالمدافع والاسلحة كما تم شراء كميات كبيرة من الذخيرة بقيمة تزيد عن المليون دولار من الولايات المتحدة الامريكية.[٣٨]

اسهم الضباط الامريكيون في حملات الاستطلاع العسكري للجيش المصري في السودان وشرق افريقيا الوسطى . وكان ممثلوا بريطانيا وفرنسا في مصر ينظرون الى تلك الحملات على انها خطط مصرية للتوسع الاقليمي في القارة الافريقية بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية.[٣٩]

غير ان الازمة الاقتصادية التي عصفت بمصر في اواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر ادت الى انهاء عقود معظم الضباط الامريكيين العاملين بالجيش المصري في الوقت الذي تعاظم فيه نفوذ بريطانيا وفرنسا في البلاد وهو امر لم يكن ليرضي السلطات القنصلية الامريكية او الضباط الامريكيين الذين بدأوا يحاولون لفت نظر الساسة الامريكيين الى خطورة

الاوضاع في مصر جراء التدخل الاوربي فيها من خلال تقاريرهم التي كانوا يرسلونها الى السلطات الامريكية.

وبهذا الصدد كتب فارمان (٤٠) القنصل العام الامريكي معلقا على الإحداث التي تلت اجبار الخديوي اسماعيل لنوبار باشا بالاستقالة واعادة تشكيل الحكومة المصرية بعد ابعاد المندوب البريطاني وزميله الفرنسي منها ومطالبة وكيل بريطانيا وفرنسا اسماعيل بالتنازل عن العرش ، وصدر الفرمان السلطاني القاضي بخلع اسماعيل لصالح ابنه توفيق ، علق على ذلك بقوله:

" من المستحيل تفسير الخط الذي تتبعه انكلترا وفرنسا ناحية مصر على اساس مالي بحت، ان مجموعة المضاربين الماليين في لندن وباريس لا يهمهم طبعاً سوى المسائل المالية فقط، وكان حكوماتهم وخاصة الانكليزية، ربما لها غرض اخر من وجهة نظرها ، ويبدو للمراقب المحايد ان هذا الغرض هو احداث ثورة اذا كان ممكنا ليتوفر لها المبرر الاستيلاء على البلاد "(٤١)

وبهذا الاتجاه تحفظت الولايات المتحدة الامريكية ازاء قرار الخديوي بتشكيل لجنة تصفية الديون المصرية في نيسان ١٨٨٠ من بريطانيين احدهما ريفرز ويلسون رئيسا وفرنسيين وعضو واحد من كل المانيا والنمسا وايطاليا ومصر دون ان يكون للولايات المتحدة عضو فيها. وتولى القنصل الامريكي تبليغ الحكومة المصرية تحفظ حكومته.

وامام الضغط الاوربي لم تر الولايات المتحدة بدأ من اعادة النظر في موقفها من قانون تصفية الديون المصري فاصدرت تعليمات جديدة الى وكيلها في القاهرة بتاريخ ٦ ايلول ١٨٨٠ بالعودة الى الالتزام التام بالموافقة طبقا للتعليمات الصادرة اليه دون أي تحفظ.(٤٢)

وكان فارمان قبل ذلك قد انتقد الحكومات الاوربية لتدخلها في شؤون مصر ، وتضييقها على الخديوي وحكومته التي وصفها بانها عملت اكثر من اية حكومة في المشرق لادخال اسباب التمدن والعمران في مصر ، وعزا معظم اسباب التدهور الاقتصادي الى اسعار الفائدة الباهظة التي فرضها الممولون الاوربيون على الخديوي وعرقلتها لمساعيه المستمرة في الوصول الى تسوية.(٤٣)

تزامن وصول القنصل العام الامريكي الجديد سيمون وولف في ايلول ١٨٨١ مع احداث التظاهرة الوطنية في التاسع من ايلول ١٨٨١ بقيادة احمد عرابي والتي اسفرت عن اقالة وزارة رياض باشا وتولي محمد شريف مقاليد الوزارة الجديدة ، وقد بلغ اهتمام القنصل العام بتطورات الاحداث حدا انه بعث ببرقية الى الحكومة الامريكية يخبرها فيها بسقوط الوزارة ويطلب ارسال ثلاث بوارج حربية امريكية من الاسطول الامريكي في البحر المتوسط الى الاسكندرية وبورسعيد وذلك " لحماية الرعايا الامريكيين"

واختتم برقيته بقوله "ان هذه الخطوة قد اقترحها له بعض العارفين بمجريات الامور في اعلى قمة المسؤولية"(٤٤)

حاول وولف من خلال تقاريره التي كان يرسلها الى مرؤوسيه اظهار ضعف السلطة الحكومية في مصر وعدم تمكنها من السيطرة على الامن ، فقد جاء في احدى تقاريره ما نصه : " انه طالما ظلت بريطانيا العظمى وفرنسا تصران على الوضع الحالي الذي يضعف السلطة الحكومة بتوزيعها بين الخديوي والوزارات والمراقبين الماليين ، فان الحكومة لن تتمكن من السيطرة على الامن"

وعلى هذا الاساس عد وولف ارسال السفن الحربية الامريكية امرا ضروريا ومنطقيا تتطلبه مصلحة الولايات المتحدة ولا سيما ان الخديوي اخبره في مقابلة معه انه لا يأمن جانب الضباط فقد اخلفوا بوعودهم اكثر من مرة.

ويعلل وولف سبب تحرك الجيش بـ ((خشية القادة من ان يعاقبوا على تصرفاتهم في شباط الماضي "وان" الوزراء والقناصل والفريق ستون فقد شجعوا الخديوي على مقابلة عرابي الذي سلمه مطالب الجيش)) .

وتوقع وولف عدم استمرار الهدوء في مصر فقد " تنطلق شرارة تفجر الغام التطرف الديني الشرقي " . (٤٥)

وعلى ما يبدو ان وولف اراد ان يضف على وظيفته اهمية بالغة . فلم يمضي على حادثة اغتيال الرئيس الامريكي جون غارفيلد في ٢٧ ايلول ١٨٨١ سوى مدة قصيرة حينما عقد اجتماعا مع احمد عرابي في منزل الجنرال ستون في السادس من تشرين الثاني ١٨٨١ وتولى كاتب القنصلية العامة مهمة الترجمة بينهما .

طلب وولف من عرابي في بداية الاجتماع الاعتدال في مطاليبه والمرونة في موقفه ، وان يثق بالخديوي ووزارة شريف باشا ، وان يترك تسيير الامور لذوي الخبرة من الوزراء وعدم التدخل بكل صغيرة وكبيرة في شؤون الدولة .

وحذر وولف عرابي من مغبة التسرع واللجوء الى القوة حين ذكر له انه " اذا كان للجيش المصري العشرات من الاف البنادق فلدى بريطانيا وفرنسا مئات الاف منها "

جاء رد عرابي على حديث وولف قويا وحاسما حين ذكر له ان مصر عانت لقرون عديدة من حكام لا يحترمون القوانين وانهم ، أي عرابي ورفاقه ، مصممون على وضع حد لذلك وانهم يحترمون شريف باشا ، اما الخديوي فهو ينتمي الى عائلة مستبدة متعطشة للدماء استعانت باوربا والاوربيين لخدمة اغراضها الانانية لنيل استقلالهم من السلطان ، وان الخديوي توفيق يختلف عنهم ، وانه ورفاقه يحترمونه كنائب السلطان.

وتناول عرابي في حديثه وضع الاجانب في مصر مؤكدا انهم سوف لن يصيبهم اذى طالما يمارسون التجارة المشروعة ولكنه ورفاقه لا يسمحوا بان يصبح الضيف سيد الدار .

وعاد عرابي يؤكد مرة اخرى على انهم سيحاولون بكل وسيلة مشروعة تحقيق مطالبهم وانهم سوف لن يترددوا بالتضحية بارواحهم هم وابناءهم حتى ينتهي الطغيان والحكم الفاسد والعدوان . (٤٦)

لم يكتف وولف بلقائه الاول مع عرابي بل قابله مرة ثانية ولكن بدون حضور الفريق ستون هذه المرة وفي فندق " كراند هوتيل " بالقاهرة بتاريخ السادس من شباط عام ١٨٨٢ (٤٧) ودار بينهما حوار تناول الاوضاع الجديدة في مصر بعد وصول الحزب الوطني الى الحكم . وقد عاد وولف يكرر ما سبق ان قاله في اجتماعه الاول بضرورة التأني وعدم اتخاذ اية خطوات الا بعد تفكير وتقدير .. وكان رد عرابي انه ما زال عند مواقفه وافكاره وانه بعد ان اصبح كواحد من المسؤولين في الحكم سيسعى الى تحقيق تطلعاته كمواطن . لكنه ابدى حرصه على الالتزام بكل ما تعهدت به مصر تجاه القوى الاوربية .

وبعد ذلك بين عرابي للقنصل الامريكي ضرورة ان تصبح الادارة قائمة على الحكم المحلي والاقتصاد في النفقات حتى تتمكن مصر من اداء التزاماتها الدولية وتطوير مواردها . (٤٨)

وقبيل مغادرة القنصل الامريكي مصر مريضا في اذار ١٨٨٢ قام بمقابلة الخديوي ومحمود سامي البارودي رئيس الوزارة المصرية وعرابي وزير الحربية معا. وقد منحه الخديوي مبلغ الفي فرنك، واصدر اوامره بان يحل على يخته الخاص من المرفأ في ميناء الاسكندرية حتى سفينته تعبيرا عن تقديره للقنصل العام للولايات المتحدة الامريكية على خدماته.(٤٩)

وعلى اثر المؤامرة التي قام بها الضباط الجراكسة في الجيش المصري ضد عرابي ، ودعوة الوزارة المصرية مجلس النواب للاجتماع دون ترخيص من الخديوي ، قررت بريطانيا وفرنسا ارسال اسطولهما مرة اخرى الى الاسكندرية لتدعيم سلطة الخديوي ، وتمهيدا للتدخل في مصر . وقد ابلغ ادوارد مالت وكيل وقنصل عام بريطانيا في القاهرة اللورد جرانفل وزير الخارجية البريطاني بتاريخ ١٢ ايار ١٨٨٢ اهمية تواجد الاساطيل في الاسكندرية ، ثم جاء تصريحه في السابع والعشرين من الشهر نفسه في انه " لا يعتبر نفسه مقيدا بالوسائل المنطوية على التساهل الواردة في مذكرة ٢٥ مايو (٥٠) ، ليؤكد نية بريطانيا بالانفراد بالعمل من دون فرنسا .

وقبل وقوع حادثة " مذبحة الاسكندرية " في ١١ حزيران عام ١٨٨٢ بيوم وصل الى الميناء القطعة البحرية الامريكية جالينا وعليها او . أي باتشلر O.A.Batchiller قائدها ، ولما كان عدد القطع الامريكية غير كافيه حسب رأي القنصل الامريكي فانه اتصل بوزير خارجيته يطلب ارسال قطعتين بحريتين اخريين لتنضم الى الاسطول الامريكي في مصر " لبسط حمايته على الجالية الافريقية وغيرها " كما ورد في رسالته.(٥١)

ومن جانب اخر ارسل قائد الاسطول الامريكي الادميرال نيكلسون تقريرا الى وزارة الحربية الامريكية بتاريخ الخامس من تموز ١٨٨٢ ذكر فيه انه استقبل في " سفنه كل الامريكيين الباحثين عن ملجأ " وانه حاول " بكل السبل ايواء كل من لجأ اليه من الاوربيين " ولما كثر عددهم استأجر سفينة تجارية لاستيعابهم.

حاول ن-د كومانوس الذي تولى القنصلية العامة للولايات المتحدة خلفا لـ " وولف " استغلال وجود القطع البحرية الامريكية في المياه المصرية فطلب من الكومادور باتشلر قائد القطعة البحرية " جالينا " الراسية في ميناء الاسكندرية ارسال بعض الجنود البحرية الامريكية متنكرين الى القاهرة للدفاع عن القنصلية الامريكية ، الا ان باتشلر رفض طلب القنصل مبديا خشيته من وقوعهم بيد الثوار الذين سيقدمون على اعدامهم باعتبارهم جواسيس ، فضلا عن ان " القاهرة قد اصبحت بلا حكومة بعد هرب الخديوي منها الى الاسكندرية"(٥٢)

وعندما تفاقمت الامور في الساحة المصرية ، حاولت بريطانيا استغلال انعقاد مؤتمر القسطنطينية لأضفاء " طابع شرعي " على عملية تدخلها في مصر (٥٣) وفي الوقت الذي امتنع فيه السلطان عبد الحميد الثاني الاشتراك في المؤتمر الا انه سعى الى توسيط الولايات المتحدة الامريكية لتحقيق تسوية مع بريطانيا ، فقد ارسل لويس والاس الوزير الامريكي المفوض في العاصمة العثمانية برقية الى الادارة الامريكية ذكر فيها رغبة السلطان العثماني في توسط الولايات المتحدة بين الدولة العثمانية وبريطانيا لتحقيق تسوية سلمية للمسألة المصرية . واختتم الوزير المفوض برقيته موضحا ان ارساله للبرقية جاء تلبية لطلب السلطان العثماني ، وانه ينتظر رد الحكومة الامريكية.(٥٤)

لم تنو الولايات المتحدة من جانبها ان تبت في امر الوساطة دون ان تستطلع رأي الحكومة البريطانية ، فارسل وزير الخارجية الامريكي فرديك ت . فريلنجها وسن Fredric T . Frelinghuseen يطلب الوزير البريطاني المفوض في واشنطن . ليقوم بدوره بابلاغ جرانفل وزير الخارجية البريطاني بموضوع الوساطة الامريكية المقترحة .

الا ان جرانفل حاول في رده ان يدفع الولايات المتحدة الى التروي في امر الوساطة فقد ذكر ما نصه :

" انه ليكون لتدخلكم ذا فائدة يجب ان تلموا بكل حدث في الماضي بين بريطانيا والباب العالي ، وبين السلطان واللورد دوفرين وبعدئذ يمكنكم ان تخطروا الوزارة باستنتاجاتكم "

اعـاد الـوزير المفـوض الامريكـي فـي العاصـمة العثمانيـة اتصـاله بالخارجية الامريكية يوم التاسع من تموز بعد ان قابل السلطان ثم اللورد دوفرين واستوضح منهما موقفهما من المسألة المصرية . فقد جاء في برقيته " بمقارنة ما ذكره كل منهما نقطة بنقطة انا على ثقة تامة بان التوسط سيكون مقبولا من الطرفين ، وسنتهي الى نتيجة سلمية يجب القيام بالمحاولة (٥٥) .

ولكن سرعان ما تبين عدم جدوى الوساطة الامريكية بعد ان وجه الادميرال البريطاني سيمور انذاره النهائي يوم العاشر من تموز الى قائد موقع الاسكندرية بوجوب تسليم بطاريات المدافع المنصوبة في شواطئ الميناء وبخلافه سيقوم بفتح النيران صباح الثلاثاء الحادي عشر من تموز على تلك المواقع . وبهذا الصدد يذكر والاس في برقيته ما نصه :
" اعلن الاميرال البريطاني انه سيفتح النيران على طوابي الاسكندرية صباح يوم الثلاثاء الساعة الرابعة ، وقد سمح له جرانفل بذلك ، لا فائدة من المساعي الحميدة " (٥٦)

ولم تسفر محاولة والاس تأجيل الضرب بناء على رغبة السلطان الذي طلب منه ان يلتمس من السفير البريطاني تأجيل الضرب حتى الساعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم ١١ تموز عن نتيجة . وقد حمل والاس اللورد جرانفل والحكومة البريطانية مسؤولية فشل الوساطة الامريكية . الامر الذي عبر عنه بقوله : " لقد صرت مقتنعا تماما بانه ليس في مقدور السلطان لا بالوعود ولا بمنح الحقوق ان يتفادى ضرب النار الا اذا اعطى الحكومة البريطانية صك تنازل عن القناة ومصر .

ويكشف رد وزارة الخارجية الامريكية على برقية والاس عن طريقة تعاملها مع المسألة المصرية والسياسة التي كانت تتبعها ازاء مصر، فقد ذكر وزير الخارجية الامريكي ما نصه :
" ولما كان اللورد جرانفل لم يتصل بنا بأي شكل من الاشكال فقد تقرر النصح بعدم اتخاذ أي خطوات ايجابية في هذا السبيل ، ثم حدث قصف الاسكندرية دون ان تصلنا منه أي معلومات توضح وجهة نظره"(٥٧)

تجمع الاسطول الامريكي مساء يوم ١٠ تموز ملقيا بمراسيه خلف الاسطول البريطاني في ميناء الاسكندرية ، وكان الاسطول الامريكي الذي

يقوده الاداميرال نيكلسون يتكون من القطعة البحرية لانتسر والبارجة كوينبوج ، والقطعة نيبسك فضلا عن البارجة جالينا . وعندما بدء الاسطول البريطاني بقصف الاسكندرية كان الجنرال الامريكي ستون لا يزال حتى ذلك الوقت رئيس اركان حرب الجيش المصري وكان متواجدا مع الخديوي في الميناء . (٥٨)

وبعد قصف الاسكندرية ، وانسحاب قوات عرابي منها ، امر ينكلسون بنزول مائة وخمسون جنديا وبحارا امريكيا الى الميناء في يوم ١٥ تموز حيث قاموا بفتح القنصلية الامريكية ، واطفاء النيران ، والاشراف على المؤسسات الحكومية في المدينة . (٥٩)

ولم ينسحب جنود البحرية الامريكية الا بعد ان بدأ البريطانيون باحتلال المدينة (٦٠)

الخاتمة

لم تكن للولايات المتحدة الامريكية في فترة موضوعة البحث سياسة واضحة تجاه مصر ، لذلك اعتمدت السياسة الامريكية على اراء ومواقف القناصل العامون وبما يتناسب مع شخصيتهم ، واهتماماتهم وعلاقاتهم مع الحكومة المصرية .

وعند نشوب الثورة العرابية حاولت الولايات المتحدة انتهاج سياسة تقوم على اساس الظهور بمظهر الصديق للطرفين، بريطانيا والحكومة المصرية ، فتدع البريطانيين يثقون بالتأييد الامريكي لهم في سياستهم الاستعمارية تجاه مصر ، وتدع المصريين يعتقدون بوجود صديق يساندهم في معاداتهم بريطانيا ، الامر الذي من شأنه ان يساهم في وضع اسس المصالح الامريكية في مصر لمرحلة مقبلة ولا سيما ان الولايات المتحدة دخلت في ذات الوقت مرحلة الاحتكار والاستعمار بكامل اسسها وابعادها .

الهوامش

١. للاطلاع على تفاصيل التطورات الاقتصادية في عهد الخديوي اسماعيل يراجع على سبيل المثال :
لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، موسكو ١٩١٢ ، ص ٢٢٧-٢٣٩ .
٢. للتفاصيل عن جمال الدين الافغاني ونشاطه السياسي في مصر ينظر على سبيل المثال : د. علي شلش ، جمال الدين الافغاني ، القاهرة ، ١٩٨٦ .
٣. اصدر السلطان العثماني امرا في ٧ اب اعاد بموجبه مصر الى سيادة السلطان العثماني وحدد الجيش بثمانية عشر الف جندي ، كما نص على ان تدفع مصر ضريبة سنوية قدرها (٧٥٠،٠٠٠) الف جنيه ومنع الخديوي من عقد قروضا جديدة.
٤. د . عمر عبد العزيز عمر ، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، بيروت ١٩٧٥ ، ص٣١٣ .
٥. امين سعيد ، تاريخ مصر السياسي من الحملة الفرنسية سنة ١٧٩٨ الى انهيار الملكية سنة ١٩٥٢ ، القاهرة ، ١٩٥٩ ، ص ٩٧-٩٨ .
٦. شهدي عطية الشافعي ، تطور الحركة الوطنية المصرية ، ١٨٨٢ ــ ١٩٥٦ ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٩-١١ .
٧. محمد رشيد رضا ، تاريخ الاستاذ محمد عبده ، الجزء الاول ، القاهرة ، ١٩٣٣ ص٧٦ .

٨. مكي شبيكه ، تاريخ شعوب وادي النيل (مصر والسودان) في القرن التاسع عشر الميلادي ، بيروت ، ١٩٦٥ ، ص٥٦٧ .
٩. د . محمد محمود السروجي ، الجيش المصري في القرن التاسع عشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ، ص ١٧٣ .
١٠. لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .
١١ . عبد الرحمن الرافعي ،عصر اسماعيل باشا ، الجزء الثاني ، القاهرة ، سنة الطبع ؟ ، ص ١٨٠ .
١٢ . احمد عرابي ، ولد في قرية ريفية قرب الزقازيق ، والده كان شيخ البلد ، درس وتعلم بالازهر الشريف ثم انخرط بالسلك العسكري ضابطا لكنه تعرض للاضطهاد ، شأنه شأن اقرانه من الضباط المصريين ، على يد الضباط الشراكسة في عهدي اسماعيل وتوفيق للتفاصيل ينظر :
احمد عرابي ، كشف الستار عن سر الاسرار ، القاهرة.
١٣. عبد الرحمن الرافعي ، الزعيم احمد عرابي، القاهرة، ١٩٥٢، ص ٢١-٢٢ .
١٤. المصدر نفسه ، ص ٢٧ .
١٥. عبد الرحمن الرافعي ، عصر اسماعيل باشا ، الجزء الثاني ، القاهرة ، سنة الطبع ؟ ص ١٨٠ .
١٦. جون مارلو ، تاريخ النهب الاستعماري لمصر ١٧٩٨ – ١٨٨٢ ، ترجمة د. عبد العظيم رمضان ن القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٣٧٢ .
١٧. تيودور رتشتين ، تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ ، ت عبد الحميد العبادي ومحمد بدران ، القاهرة ، ١٩٣٦ .
١٨. الماوتلن ، عبد الحميد ظل الله على الارض ، ترجمة راسم رشيدي ، ص ١١٩-١٢٠ ، ص ١٥١ .
١٩. د . احمد عزت عبد الكريم واخرون ، تاريخ العالم العربي في العصر الحديث ن القاهرة سنة الطبع ؟ ، ص١٤٠ ، تيودور رتشتين ، المصدر السابق ، ص١٩٠ .
٢٠. تيودور رتشتين ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .
٢١. عبد الرحمن الرافعي ، الزعيم احمد عرابي ، ص ٥٩ – ٦١ .
٢٢. للاطلاع على مزيد من التفاصيل ينظر :
صلاح عيسى ، الثورة العرابية ، بيروت ، ١٩٧٢ ، ٣٩٣ – ٣٩٤ .
٢٣ . مؤامرة الضباط الشراكسة : اختلفت الروايات في حقيقة هذه المؤامرة ، فمن المؤرخين من قال انها مؤامرة حقيقية دبرها عدد من الضباط الشراكسة في الجيش المصري بلغوا نحو اربعين ضابطا في مقدمتهم عثمان رفقي وزير الحربية السابق . القصد منها اغتيال رؤساء الحزب الوطني العسكري وفي

مقدمتهم عرابي . في حين قال البعض الاخر انها مؤامرة خيالية القصد منها اخافة عرابي واقرانه ينظر :
عبد الرحمن الرافعي ، الزعيم احمد عرابي ، ص ٦٧-٦٨ .
د . احمد عبد الرحيم مصطفى ، مصر والمسألة المصرية من ١٨٧٦ – ١٨٨٢ ، القاهرة ١٩٦٥ ، ص ١٨٤ – ١٨٦ .
٢٤ . د . محمد مصطفى صفوت ، انجلترا وقناة السويس ١٨٥٤ – ١٩٥١ ، الاسكندرية ١٩٥٢ ، ص ٦٥ .
٢٥ . للتفاصيل عن المعارك التي دارت بين الاسطول والجيش البريطاني والقوات المصرية يراجع على سبيل المثال : محمود الخفيف ، احمد عرابي الزعيم المفترى عليه ، القاهرة ، ١٩٨٤ .
٢٦ . د . كمال مظهر احمد ، اضواء على قضايا دولية في الشرق الاوسط ، بغداد، ١٩٧٨ ، ص ٣١ .
28. L.C. Wright , United states Policy Toward Egypt , New york , 1969 , P . 48 .
28. Ibid , P . 50 .
٢٩ . عين جون جيلدون (Jhon Gliddon) قنصلا للولايات المتحدة في الاسكندرية وهو تاجر بريطاني مقيم في الميناء المصري .
30. J.C. Hurewitz , Middle East Dilemmas , New york 1953 . P . 58
٣١ . وهي قنصليات القاهرة والاسكندرية والسويس والوكالات في الزقازيق واسوان وطنطا واسيوط وجرجا والمنصورة وبني سويف والمينا والاقصر والخرطوم .
٣٢ . اقر الكونغرس قانون عام ١٨٦٠ الذي وسع وطور قانون عام ١٨٤٨ والذي كان ينص على تنفيذ بعض شروط المعاهدات المعقودة بين الولايات المتحدة والصين والدولة العثمانية يمنح بعض السلطات القضائية لوزراء وقناصل الولايات المتحدة في تلك البلاد .
٣٣ . د . لينوار تشامبرز رايت ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية ازاء مصر ١٨٣٠-١٩١٤ ، ت . د . فاطمة علم الدين ، القاهرة ، ١٩٨٧ ،ص ٦٣ .
٣٤ . كان الجنرال ثاديوس . ب .موت Thaddeus P . Mott امريكي من جيش الولايات المتحدة الامريكية استخدم في الجيش المصري في كانون الثاني ١٨٧٠ ويساعده الجنرال وليام – ت . شرمان (T. Sher Man William) والجنرال تشارلن ب ستون (Charles P . Stone) عملوا على اختيار الضباط الامريكيين للخدمة العسكرية مع قوات الخديوي .
٣٥ . مقتبس من :-

ريشارد بارنت ، حروب التدخل الامريكية في العالم ، ترجمة منعم النعمان ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٤٢ – ٤٣ .
٣٦ . د . ليتوار تشامبرز رايت ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
٣٧ . المصدر نفسه ، ص ١١٥ .
٣٨ . من الحملات التي اشترك فيها الجنرال ستون وزملاؤه الامريكيون الحملة المصرية الى اقليمي " دارفور وكردفان " في السودان منابع النيل والحبشة ينظر: الياس الايوبي ، تاريخ مصر في عهد الخديوي باشا من سنة ١٨٦٣ الى سنة ١٨٧٩ الجزء الثاني ، القاهرة ، ١٩٢٣ ، ص ٢٤-٢٥ .
٣٩ . عاصر بدايات الثورة العرابية ونشوبها ثم اخمادها قنصلان عامان هما المستر البرت ايلي فارمان (١٨٧٦ – ١٨٨١) والمستر سيمون وولف (١٨٨١-١٨٨٢).
٤٠ . البرت فارمن ، مصر وكيف غدر بها ، ت عبد الفتاح عنايت ، القاهرة ١٩٦٤ ، ص ٢٢٦ .
٤١ . د . محمد فؤاد شكري ، مصر والسودان وحدة وادي النيل السياسية في القرن التاسع عشر ١٨٢٠ – ١٨٩٩ ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ١٥٦ .
٤٢ . " العلاقات العربية التركية " (اعمال المؤتمر الثاني للعلاقات العربية التركية الذي عقد في طرابلس – الجماهيرية العظمى في ديسمبر ١٩٨٢) ، طرابلس ١٩٨٢ ، ص ٦٧٩ .
٤٣ . " العلاقات العربية التركية " ، المصدر السابق ، ص ٦٨١ .
٤٤ . المصدر نفسه ، ص ٦٨٢ .
٤٥ . تشارلز وماري بيرد ، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، الجزء الثاني ، دمشق ، سنة الطبع ؟ ص ٩٠ .
وكان جون غارفيلد قد اختار وولف ليكون قنصلا لامريكا في مصر .
٤٦ . لينوار تشامبرز رايت ، المصدر السابق ، ص ١٤٧ .
٤٧ . كان عرابي انذاك قد تولى منصب وزير الحربية والبحرية في وزارة محمود سامي البارودي .
٤٨ . " العلاقات العربية التركية " ص ٦٨٤ – ٦٨٥ .
٤٩ . غادر سيمون وولف القاهرة للاستشفاء في فرنسا .
٥٠ . وهي المذكرة التي قدمها قنصلا بريطانيا وفرنسا في القاهرة وانطوت على تقديم بلاغ نهائي الى الوزارة المصرية برئاسة محمود سامي البارودي بضرورة استقالة الوزارة وعلى اثرها استقالت في ٢٦ ايار ١٨٨٢ .
٥١ . د . لينوار تشامبرز رايت ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ .
٥٢ . المصدر نفسه ، ص ١٥٨ .

٥٣ .عقد مؤتمر القسطنطينية،الذي حضره سفراء بريطانيا وفرنسا والمانيا والنمسا وروسيا وايطاليا ، بتاريخ ٢٣ حزيران ١٨٨٢وكان اخر جلسة عقدها المؤتمر قبل ضرب الاسكندرية من قبل الاسطول البريطاني هي الجلسة السابعة يوم السادس من تموز.

٥٤ . د . تشامبرز رايت ، المصدر السابق ، ص ١٥٣ .

٥٥ . المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

٥٦ . المصدر نفسه ، ص ١٥٤ .

٥٧ . المصدر نفسه ، ص ١٥٦ .

٥٨ . " العلاقات العربية التركية " ص ٦٨٥ .

٥٩ . تشير المصادر الى ان الانزال الامريكي تم بناء على طلب البريطانيين وموافقة الخديوي مما دفع الحكومة البريطانية الى كتابة رسالة لوزارة الخارجية الامريكية تشكرها فيها على قيام الجنود الامريكيين ملء الفراغ الناجم عن انسحاب قوات عرابي من الاسكندرية .

ينظر :

د . رأفت غنيمي الشيخ، امريكا والعلاقات الدولية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ٩٣.

٦٠. د. لينوار تشامبرز ، المصدر السابق ، ص ١٦١ .